سترتفع خلال 11 شهراً إلى نحو 28 مليار دينار

«الشال»: 5.1 مليارات دينار الإيرادات النفطية للكويت خلال 2013

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بانتهاء شهر فبراير 2013، انقضت الشهور الإحدى عشرة، من السنة المالية الحالية 2012/2013، وظلت اسعار النفط خلالها مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، فيما عدا شهري يونيو –نحو 92.8 دولاراً أمريكياً– ويوليو –نحو 98.6 دولاراً أمريكياً–.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر فبراير 2013، نحو 111.9 دولاراً أمريكياً، وهو ثاني أعلى معدل، للسنة المالية الحالية، علماً بأن معدل شهر ابريل 2012 حقق أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 116.9 دولاراً أمريكياً، وحقق معدل شهر فبراير 2013 ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 4 دولارات أمريكية للبرميل، عن معدل شهر يناير 2013، والبالغ نحو 107.9 دولارات أمريكية للبرميل بعد استمرار مؤشرات توحي بتعافي الاقتصاد العالمي.

ومع هذا الشهر، بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الإحدى عشرة، من السنة المالية الحالية 2012/2013 –من ابريل 2012 إلى فبراير 2013–، نحو 106.7 دولارات أمريكية، بزيادة بلغت نحو 41.7 دولاراً أمريكياً للبرميل، اي بما نسبته 64.2 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولاراً أمريكياً للبرميل، ولازال معدل ما مضى من السنة المالية الحالية اقل بنحو 3.2– دولارات أمريكية عن معدل السنة المالية الفائتة البالغ نحو 109.9 دولارات أمريكية للبرميل.

وأضاف طبقاً للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة –ديسمبر 2012– الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر ديسمبر الفائت 9– شهور–، بما قيمته 22.841 مليار دينار، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهري يناير وفبراير 2013، بما قيمته 5.1 مليارات دينار، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة 11– شهراً–، إلى نحو 28 مليار دينار، وربما أكثر، إذا أخذنا بالاعتبار بيع المكررات، أي أعلى بما نسبته نحو 120 في المئة عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 12.7682 مليار دينار.

وأوضح التقرير وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار، على حاليهما، فإن قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة، للسنة المالية الحالية، مجملها، سوف تبلغ نحو 30.5 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17.7 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة.

ومع إضافة نحو 1.7 مليار دينار، إيرادات غير نفطية –تم تحصيل ما قيمته نحو 1.420 مليار دينار، حتى 12/31/2012–، فإن جملة إيرادات الموازنة الافتراضية، للسنة المالية الحالية، ستبلغ نحو 32.2 مليار دينار، مقارنة باعتمادات المصروفات فيها، والبالغة نحو 21.240 مليار دينار، أي إن النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11 مليار دينار، للسنة المالية الرابعة عشرة، على التوالي.

قطاع النفط سوف يحقق 11 مليار دينار

استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما سيؤدي إلى بلوغ القيمة المتوقعة 30.5 مليار دينار

الإسقاط سوف يشمل المقترضين حتى الأول من أبريل 2008

3.2 مليارات دينار كلفة إسقاط فوائد قروض المواطنين

البنك المركزي

قال التقرير تعليقاً على قضية القروض: لا نعرف، جازمين، بتطورات قضية إسقاط فوائد قروض المواطنين، ولكننا نقرأ تصريحات لنواب تبشر بحل متفق عليه مع الحكومة، ونقرأ، بين الحين والآخر، تلميحات حكومية مخالفة لتصريحات وزير المالية في إصراره على خيار صندوق المتعثرين، فقط.

وفيما يبدو انه صفقة رديئة، جاء التصريح والتلميح حول إسقاط الفوائد، في معظمه، بعد تصويت الغلبية –أعضاء برلمان وحكومة– على تأجيل استجوابات لوزراء إلى دور الانعقاد القادم، وكانت الحكومة قد بشرت بأن إفرازات انتخابات الصوت الواحد، سوف تأتي بمجلس أمة هادئ ومتعاون يطلب عليه دعم إنجاز مشروع التنمية المتراجع.

الفوائد المستحقة سوف تخصم وتعاد جدولتها من دون إضافات جديدة

وأشار التقرير وفور وزير المالية تكلفة إسقاط الفوائد بنحو 3.2 مليارات دينار، وقيل، حول محاولة خفض تكلفتها، إن الإسقاط سوف يشمل المقترضين، حتى الأول من ابريل 2008، وان تلك الفوائد سوف تخصم وتعاد جدولتها من دون فوائد.

ما لم يناقش هو الميدا، فإذا كان الخطأ في الاقتراض هو خطأ المقترض في إدارة شؤونه المالية، فعليه تحمل نتائجه، وعدم معاقبة الحصيف من المواطنين، أما إذا كان خطأ ارتكبه مصرف او البنك المركزي، فالحساب يجب ان يطال المخطئ، وليس الخزينة العامة للدولة او منظومة القيم الإيجابية في المجتمع.

وإن تحقق ما يشاع عن إسقاط الفوائد، فسوف يمتد الجدل إلى عدالة الأمر، ضمن المقترضين، اي قيمة الإفادة لكل مقترض، لم المقترضين بعد تاريخ 2008/4/1، لم من لم يقترض، أما الصغار ومن لم يولد في هذا الوطن، فليهم الله.

والمؤكد ان مثل هذا المشروع هو الأسوأ، من حيث تأثيره السلبي على اي جهد تنموي، فإلى جانب هدره الموارد، واستخدامه ذريعة لتخفيف جرعة مواجهة الفساد المستشري، هو يلغي العلاقة بين الجهد والمكافأة، ويلغي مبدأ حصافة التخطيط على المستوى الفردي وعلى مستوى الدولة، وهما اساسا اي مشروع تنمية. ونظل نأمل بأن ما نسمعه هو مجرد أمان، وان موقفاً سوف يتبلور لوقفه نهائياً، ونحن نعرف ان هناك عدداً قليلاً من الوزراء كان لهم رأي قاطع ضد هذا التوجه، ولعله اوان ترجمة الموقف قراراً، فالوطن يظل أهم من اي منصب.

بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال 17 يوما نحو 594.7 مليون دينار

ارتفاع القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية وسط أداء مختلط

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر فبراير 2013 اداء مختلطاً، ارتفعت فيه سيولة السوق، مقاسة بمعدل قيمة التداول اليومي وكمية الأسهم، ومقاسة، أيضاً، بمعدل التداول اليومي، ولكن المؤشر العام انخفض بنحو 1.4 في المئة واستقر عند 448.1 نقطة بعد أن كان، في نهاية يناير الفائت، عند مستوى 454.5 نقطة.

وقد سجل مؤشر الشال أعلى قراءة له، خلال تعاملات الشهر، عندما وصل إلى 451.7 نقطة، في يوم الثلاثاء الموافق 5 فبراير 2013، بينما سجل المؤشر ادنى مستوى له، عندما بلغ 444.7 نقطة، في يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير 2013.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة «خلال 17 يوم عمل» نحو 594.7 مليون دينار، اي ما يعادل 2.1 مليار دولار أمريكي، متراجعة ما قيمته 56.2 مليون دينار، اي ما نسبته 8.6 في المئة، عن مستوى الشهر الذي سبقه والبالغ 650.9 مليون دينار، وما نسبته 31 في المئة، عما كانت عليه خلال الشهر نفسه، من عام 2012.

ولكن سيولة السوق استمرت بالارتفاع أسوة بشهر يناير الفائت، إذ إن معدل قيمة التداول اليومي بلغ نحو 34.9 مليون دينار، بزيادة نسبتها 12.9 في المئة عن معدل شهر يناير الفائت، ولكنه استمر متراجعا بنحو 26.9 في المئة، عن مستوى شهر فبراير من عام 2012.

ارتفعت، كمية الأسهم المتداولة، خلال الشهر، بنحو 410.3 ملايين سهم، اي ما نسبته 5 في المئة، وصولا إلى مستوى 8.7 مليارات سهم، مقارنة بشهر يناير 2013، والذي بلغ فيه إجمالي كمية الأسهم المتداولة 8.2 مليارات سهم. وارتفع المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنحو 116.5 مليون سهم، بما نسبته 29.7 في المئة عن مستوى شهر يناير 2013، ما يعني غلبة المضاربة، وتراجع بما نسبته 16 في المئة، عن المعدل اليومي، للشهر نفسه من العام الفائت. وتراجع عدد الصفقات المبرمة، خلال الشهر، ليبلغ نحو 125.9 الف صفقة، ولكن معدلها اليومي سجل 7.4 الاف صفقة، مرتفعا بما نسبته 13.4 في المئة عن مثيله لشهر يناير 2013. البالغ معدله اليومي 6.5 آلاف صفقة.

إجمالي القيمة الرأسمالية لـ198 شركة في نهاية شهر فبراير 2013 بلغ نحو 29.835 مليار دينار

وبلغ إجمالي القيمة الرأسمالية لـ 198 شركة، في نهاية شهر فبراير 2013، نحو 29.835 مليار دينار. وعند المقارنة مع 198 شركة مشتركة، ما بين يناير وفبراير من عام 2013، نجده قد حقق تراجعا مقداره 30.1 مليون دينار، ونسبته 0.1 في المئة، مقارنة بنحو 29.865 مليار دينار، في يناير 2013.

وبلغ عدد الشركات، التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية، 101 شركة من أصل 198 شركة، مقابل هبوط تلك القيمة لـ 57 شركة، في حين لم تتغير قيمة 40 شركة أخرى.

وعند المقارنة بنهاية ديسمبر 2012، نجده قد حقق ارتفاعا مقداره 1.05 مليار دينار، ونسبته 3.6 في المئة، مقارنة بنحو 28.787 مليار دينار، في 2012/12/31. وبلغ عدد الشركات، التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية، ما بين نهاية ديسمبر 2012 ونهاية فبراير 2013، نحو 134 شركة من أصل 198 شركة، مقابل هبوط تلك القيمة لـ 38 شركة، في حين لم تتغير قيمة 26 شركة أخرى.

حقق ارتفاعاً بلغت نسبته نحو 21.4 في المئة

13.2 مليون دينار أرباح الكويت الدولي خلال 2012

بنك الكويت الدولي

قال الشال: ان بنك الكويت الدولي أعلن نتائج أعماله المالية، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وحقق «الدولي» ارباحاً بلغت نحو 13.2 مليون دينار، مقابل نحو 10.8 ملايين دينار في عام 2011، وهو ما يعني انه حقق ارتفاعاً، بلغت نسبته نحو 21.4 في المئة، اي ما يعادل نحو 2.3 مليون دينار، وبلغ هامش صافي الربح نحو 24.2 في المئة، مقارنة مع 21 في المئة في عام 2011.

ويعزى هذا الارتفاع في صافي الربح إلى ارتفاع إيرادات التشغيل بنحو 2.8 مليون دينار، إذ ارتفعت من نحو 51.7 مليون دينار، في عام 2011 إلى نحو 54.5 مليون دينار في عام 2012.

وفي التفاصيل، ارتفع بند إيرادات مرابحات وإيرادات تمويل إسلامية أخرى بنحو 4.2 في المئة، ما يعادل 1.8 مليون دينار، ليرتفع حجمه من نحو 43.1 مليون دينار في عام 2011 إلى نحو 44.9 مليون دينار في عام 2012، وارتفع بند صافي إيرادات اتعاب وعمولات، بنحو 1.5 مليون دينار اي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 39.4 في المئة، عندما بلغت نحو 5.4 ملايين دينار، مقارنة مع 3.9 ملايين دينار في العام السابق، بينما تراجع بند صافي الربح من العملات الأجنبية بنحو 466 الف دينار، حين بلغ 535 الف دينار، مقارنة مع 1 مليون دينار، في العام السابق.

اما المصروفات التشغيلية لـ «الدولي»، فقد ارتفعت بنحو طفيف اي نحو 400 الف دينار، او ما نسبته 1.2 في المئة، ويعزى هذا الارتفاع إلى التماثل في الارتفاع والهبوط في بنود المصروفات التشغيلية، الأمر الذي ادى إلى هذا الارتفاع الطفيف، حيث ارتفع بند مصاريف عمومية وإدارية بنحو 1.5 مليون دينار حين بلغ نحو 6.3 ملايين دينار، مقارنة مع 4.7 ملايين دينار في عام 2011، وارتفع بند تكاليف موظفين بنحو 1.3 مليون دينار، بينما تراجعت التوزيعات للمودعين بنحو 2.9 مليون دينار حين بلغت نحو 9.6 ملايين دينار، مقارنة مع 12.4 مليون دينار في عام 2011.

زادت مجموع موجودات البنك بنحو 131.1 مليون دينار أي بما نسبته 11.7 في المئة

نمو الإيرادات التشغيلية بنحو 2.8 مليون دينار لتصل إلى 54.5 دينار

من جانب آخر، ارتفع مجموع موجودات «الدولي» بنحو 131.1 مليون دينار، تقريبا، اي بما نسبته 11.7 في المئة، ليبلغ نحو 1249.5 مليون دينار، مقابل نحو 1118.4 مليون دينار، في عام 2011، إذ ارتفع بند مديتو تمويل بنحو 13 في المئة اي ما يعادل 89.9 مليون دينار، وصولا إلى 781.3 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 691.3 مليون دينار في عام 2011، وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 12.1 في المئة أي ما يعادل 32.4 مليون دينار ليبلغ نحو 299.8 مليون دينار في عام 2012، مقارنة مع 267.4 مليون دينار في عام 2011، وارتفع، ايضاً، النقد وارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 11.6 مليون دينار، حين بلغ 18.6 مليون دينار، مقارنة مع 7.1 ملايين دينار في العام السابق، بينما تراجع بند عقارات استثمارية بنحو 8.6 في المئة اي ما يعادل نحو 4.2 ملايين دينار، وصولا إلى 44.9 مليون دينار في عام 2012، مقارنة مع 49.1 مليون دينار في عام 2011.

وسجلت مؤشرات الربحية، كلها، ارتفاعاً، إذ بلغ متوسط العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» نحو 6.2 في المئة، في عام 2012، مقارنة بما نسبته 5.4 في المئة في عام 2011، وسجل متوسط العائد على معدل الموجودات «ROA» نحو 1.1 في المئة، في عام 2012، مقارنة مع نحو 1 في المئة في عام 2011، وارتفع، ايضا، مؤشر متوسط العائد على معدل راس المال «ROC» حين بلغ نحو 12.7 في المئة، في عام 2012، مقارنة مع 10.5 في المئة في عام 2011، وهو تطور في الاتجاه الصحيح.

وبلغ سعر الإقفال نحو 295 فلساً، مقارنة مع 255 فلساً في نهاية عام 2011، وبلغت ربحية السهم «EPS» نحو 14.1 فلساً، مقارنة مع نحو 11.6 فلسا للسهم الواحد في عام 2011، وتراجع «تحسن» مضاعف السعر على ربحية السهم «P/E»، في نهاية العام 2012، إلى نحو 20.9 مرة مقارنة مع 22 مرة في عام 2011، بينما بلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم «P/B» نحو 1.4 مرة في عام 2012، مقارنة مع 1.3 مرة في عام 2011، وعليه قد أعلنت إدارة «الدولي» عن نيتها توزيع ارباح نقدية بنسبة 7 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، اي ما يعادل 7 فلوس كويتية، مقارنة مع توزيع ارباح نقدية بنسبة 5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، اي ما يعادل 5 فلوس كويتية عن عام 2011.